مشروع الدولة التونسية الحديثة في فكر فرحات حشاد النقابي من خلال" كتاب المشاكل الاجتماعية في تونس"

The project of the modern Tunisian state in the thought of Farhat Hashad trade unionist through the book"Social problems in Tunisia"

لخضر زيان[1]
جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة2–
مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية
lakhdar.ziane@univ-constantine2.dz
د. موسى لوصيف
جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة2–
mloucif9@gmail.com

تاريخ الوصول: 2020/04/20 القبول : 2021/03/06 النشر علي الخط: 2021/06/15
Received: 20/04/2020 Accepted : 06/03/2021 Published online : 15/06/2021

ملخّص:

يعرض المقال كتاب **"المشاكل الاجتماعية في تونس"** وفق الفكر النقابي لفرحات حشاد، مع إبراز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياق التاريخي والمآلات المترتبة عن النضال النقابي لهذه الشخصية الفذة. وتبرز أهمية هذا الكتاب في أنه نسخة نادرة تُعرض لأول مرة بعد ترجمتها من اللغة الفرنسية إلى العربية، ويعتبر مصدرا مهما في تاريخ تونس الاجتماعي والنقابي المعاصر لأنه يبرز فكر وأراء ومواقف المناضل والنقابي الشهيد فرحات حشاد؛ حيث عالج الكاتب من وجهة نظره النقابية الدقيقة نقائص التشريع الاجتماعي في ظل سلطة الوصاية الفرنسية. فهل نجح فرحات حشاد في فضح السياسة الاستعمارية المسلطة على الطبقة العمالية والشعب التونسي من خلال نقده لمضمون التشريع الاجتماعي المجحف الذي مس الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهل وضع تصور عام لمشروع الدولة التونسية الحديثة الذي يضمن تغيير أحوال الشعب التونسي نحو مستقبل أفضل. إن أهمية البحث تتمحور حول إبراز جزء من المسيرة النضالية للرجل من خلال أفكاره وأراءه ومواقفه التي جسدها في هذا الكتاب القيم، واعتمدت في عرض هذه الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي، فقد نجح الكاتب في وضع معالم مشروع الدولة التونسية الحديثة من خلال فضح السياسة الاستعمارية الفرنسية المسلطة على الشعب التونسي.

الكلمات المفتاحية: فرحات حشاد، المشاكل، الاجتماعية، الفكر، النقابي.

Abstract:

The article presents the book "Social Problems in Tunisia" according Farhat Hashad's, trade unionist, thoughts. This book is a rare copy and it translated from French into Arabic. So, did Farhat Hashad succeeded in exposing the colonial policy that dominates the working class and the Tunisian people by criticizing the content of unjust social legislation that has touched the social, economic and cultural fields. Did Farhat Hashad put forward a general vision for the modern Tunisian state project, which guarantees changing the conditions of the Tunisian people towards a better future. The importance of the research reviews the man’s struggle through his ideas, opinions and positions. This study based on the historical and analytical

[1] المؤلّف المرسل: لخضر الإيميل: lakhdar.ziane@univ-constantine2.dz

method. The author has succeeded in setting the parameters of the modern Tunisian state project by exposing the French colonial policy For the Tunisian people.
Keywords: Farhat Hashad, problems, social, thought, unionist.

1. مقدّمة:

لم تكن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية بتونس –التي اعلنت عن نفسها بقوة بعد الحرب العالمية الثانية– وليدة لحظتها، بل كانت امتدادا لظروف ووضع عام عالمي فرضته الهيمنة الاستعمارية وقوانين وتشريعات اجتماعية في ظل هذه السلطة الفرنسية. مما ولد منظومة مشاكل اجتماعية ضمن قطاعات متعددة مست المجتمع التونسي في الصميم، ولقد بـرزت أهم هذه الأزمات في التشريع الاجتماعي، والوظيف العمومي والتربية والتعليم، إضافة إلى عيوب في السياسة الاقتصادية ونقائص في الصحة العمومية والإسكان، دون إغفال القهر المسلط على الحركة العمالية المطالبة بحقوقها الاجتماعية والوطنية كغيرها من فئات المجتمع.

كانت هناك جهود حثيثة من طرف ثلة من النقابيين الوطنيين لتغيير هذا الوضع، لعل أبرزهم في تلك الفترة فرحات حشاد؛ الذي أبى ضميره الوطني والنقابي الحر أن يتخلى عن واجبه الرسالي. فقام بتنوير الأذهان وبث الحقائق والوعي الوطني والاجتماعي عبر عدة وسائل دعائية من بينها هذا الكتاب[1] الموجه للرأي العام الداخلي والخارجي، رغم كل الضغوطات الاستعمارية الخانقة وتردي الواقع التونسي.

فهل نجح فرحات حشاد في فضح السياسة الاستعمارية المسلطة على الطبقة العمالية والشعب التونسي من خلال نقده لمضمون التشريع الاجتماعي المجحف الذي مس الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؟ وهل وضع تصور عام لمشروع الدولة التونسية الحديثة الذي يضمن تغيير أحوال الشعب التونسي نحو مستقبل أفضل؟

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الفكر النقابي لفرحات حشاد بعرضها لاستراتيجية العمل في معركته الاجتماعية التي خاضها مع المستعمر الفرنسي، ومدى تأثير شخصيته في أوساط الطبقة العاملة الشغيلة وعموم الشعب. بالإضافة إلى انعكاسات ذلك في تنمية الوعي لدى العامل التونسي واعداده للمعركة الاجتماعية الفاصلة بين الاستعباد والحرية. ولقد اتبعت المنهج التاريخي والتحليلي في عرض هذه الدراسة.

2. التعريف بالشهيد فرحات حشاد:

ولد فرحات حشاد في قرية العباسية الواقعة شمال جزيرة قرقنة يوم 14 فيفري 1914م، أين نشأ في أسرة بسيطة تسترزق من البحر. فأبوه "محمد" بحار ذو هيبة وبأس شديد ربى أولاده على الشجاعة وتحمل المسؤولية، بينما أمه "الهناء بنت محمد بن رمضان" فكانت في غاية اللطف والحنان.

كان فرحات محبوبا من طرف والديه وينال منهما العطف والمودة، وكذلك إخوته وأقاربه وأترابه كان وسيما ذكيا عرف بفطنته وسرعة بداهته[2].

ضمن هذه البيئة ترعرع فرحات حشاد في عائلة كبيرة العدد. لم يكن أمام والده بعد أن علمه نصيبا من القرآن في كتاب القرية إلا إرساله للتعليم كبقية أترابه من العباسية فسجله في المدرسة الفرنكوعربية بالكلابين. وكان فرحات يقطع يوميا عدة أميال مع زمرة من أبناء قريته

---

[1] كتاب "**المشاكل الاجتماعية في تونس**" استلمته من طرف الأستاذ نور الدين حشاد –وهو نجل الشهيد وأكبر أولاده وله أرشيف ضخم–أثناء رحلتي العلمية إلى تونس من أجل جمع المادة العلمية لإنجاز أطروحتي للدكتوراه المعنونة بالنضال النقابي لفرحات حشاد 1946–1952م –دراسة تاريخية أرشيفية–كان ذلك في لقاء خاص يوم الأحد 2018/12/25م بتونس العاصمة وقد أعطاني الكتاب وأخبرني بأنه نسخة نادرة ووحيدة. فقمت بترجمته من الفرنسية الى العربية لأنه مصدر مهم في التاريخ الاجتماعي والنقابي التونسي المعاصر، لذا لخصت الكتاب وعرضته في هذا المقال. أما تفاصيل الكتاب فسوف أدرجها في فصول أطروحة الدكتوراه.

[2] – احمد خالد، الزعيم فرحات حشاد، منشورات الزخارف، ط 1، 2007، تونس، ص ص13 –15.

لمواكبة الدروس. تأثر حشاد كثيرا بمعاملة مدرسه ومدير ابتدائية الكلابين الفرنسي "سيبيل" –وهو من قدماء المحاربين–الذي كان يعامل فرحات معاملة خاصة ويشجعه على المطالعة باستمرار حتى تمكن فرحات من الحصول على الشهادة الابتدائية سنة 1929م، ومعدل الحاصلين عليها بمدرسة الكلابين سنويا لا يفوق أربعة تلاميذ يومئذ[1].

كانت المطالعة في زمانه هي المسيطرة على الناشئة المتعلمة لأن وسائل اللهو لم تظهر بعد، وكانت مطالعته باللغتين العربية والفرنسية نظرا لأن المدرسة الفرنسية التي تعلم فيها كانت من التعليم "الفرنكوآراب" أو المدرسة الفرنسية العربية، ومدير المدرسة آنذاك هو الذي مده بكتب المطالعة ووجهه إلى انتهاج هذا الفن التربوي. هذه الخصال التربوية التي نشأ عليها مكنته من تكلم العربية والفرنسية وأهلته في حياته العملية إلى أن أصبح رائدا يؤثر ويتأثر في المجالات النقابية والسياسية والفكرية، كما أصبح وفي وقت وجيز مسؤولا بارزا في المنظمة النقابية الفرنسية الكنفيدرالية العامة للشغل CGT والتي كان يرأسها النقابي الاشتراكي بوزنكي[2].

لم يواصل حشاد دراسته بسبب فقره ومتطلبات العائلة الكبيرة، فغادر بعد وفاة أبيه الى أخواله لطلب الرزق بمدينة سوسة. فنمت هذه الهجرة في حشاد غريزة التضامن والتآزر وحب العمل الجماعي والتعاون فقد انتمى إلى جمعية التضامن القرقني وجمعية الهلال الأحمر بصفاقس خلال الحرب العالمية الثانية[3]، قبل انتمائه المبكر للكنفدرالية العامة للشغل الفرنسية CGT، وكان مديرها بوزنكي الفرنسي الاشتراكي المعتدل الذي تقرب منه حشاد لعلاقات نقابية، فاكتشفه هذا الرئيس الاشتراكي واقتنع بمواهبه وقدراته النقابية فنال مكانة في CGT لتصير مدرسة له علمه فيها بوزنكي فن العمل النقابي والسياسة النقابية[4].

بعد انتقاله إلى صفاقس محملا بآماله وطموحاته وشعوره بالعامل التونسي وإحساسه ببؤسه. انفتحت له أبواب العمل النقابي، وكون شبكة علاقات مع عدة نقابيين. ثم خيمت ظروف الحرب العالمية الثانية في سنة 1939م حين تم طرده من العمل وتوقف عن العمل النقابي، فرجع فرحات الى جزيرة قرقنة وتزوج ابنة عمه في 1943م وعمل في الأشغال العامة كموظف بصفاقس حتى سنة 1944م، أين اختار النشاط في الكنفيدرالية العامة للشغل "CGT" بعد عودة العمل النقابي، وحضر كممثل لـ "CGT" بمؤتمرها الوطني في مارس 1944م. قبل أن يقرر الانسحاب منها نهائيا ليؤسس مع مجموعة من زملائه "اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب" في 19 نوفمبر 1944م[5].

مكّن اشتغال فرحات في وظائف قريبة من وظائف وأعمال الطبقة الكادحة –كالموانئ وشبكات النقل كالسكة الحديدية ونقل الحافلات– كموظف بسيط جعله يذوق ويلات التمييز العنصري المسلط عليه وعلى العمال، ورأى ذلك التمييز في الأجر والوظيفة والمعاملة من طرف أرباب العمل والمؤسسات التي كانت بيد المعمرين بعضهم أقل مستوى منه لكنهم أعلى أجرا وراتبا فيتلقى منهم الأوامر وينفذ.[6]

واستطاع سنة 1946م بمساندة النقابات المستقلة في تونس تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، حيث انتخب أمينا عاما للاتحاد وكرس كل جهوده للدفاع عن مصالح العمال والوطن ككل[1].

---

[1]- عبد الواحد المكني، فرحات حشاد المؤسس الشاهد القائد الشهيد، ط، 2012، صفاقس، المغاربية للطباعة والنشر، ص ص25، 26.

[2]- عمر سعيدان، فرحات حشاد زعيم الكفاح الوطني الاجتماعي والحركة النقابية الوطنية، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، سوسة، ط1، 2010، ص ص،129، 130.

[3]- عبد الواحد المكني، المرجع السابق، ص ص.26، 27.

[4]- عبد السلام بن حميدة: الحركة الوطنية النقابية للشغيلة بتونس من 1924–1956 ترجمة جماعية، ج 2، دار محمد علي الحامي، صفاقس، ط1، 1984م، ص8.

[5]- تسجيل صوتي في لقاء خاص مع الأستاذ نور الدين حشاد نجل الشهيد فرحات حشاد يوم السبت 2018/12/24م بتونس العاصمة حول حياة ونضال الشهيد فرحات حشاد.

[6] - Amar Blkhodja، Aissat Idir et Ferhat Hached: deux syndicalistes martyrs، éditions Anep، Alger 2014، p140

لقد لعب حشاد دورا كبيرا في ربط الحركة العمالية النقابية بالحركة الوطنية المناهضة للاستعمار، متعاونا في ذلك مع الحزب الدستوري الجديد. فشارك في المؤتمر المطالب بالاستقلال عام 1946م بعد حوالي 8 أشهر من تأسيس الاتحاد العام، وهو المؤتمر الذي تمثلت فيه جميع البلاد التونسية من جميع طبقات الشعب[2]، كما ربط

اتحاده الذي أسسه بالكنفيدرالية العالمية للنقابات الحرة C.I.S.L سنة 1951م، هذه المنظمة التي حشدت لاحقا الدعم والتأييد العالمي للقضية الوطنية التونسية[3].

3. فرحات حشاد ومجابهة التشريع الاجتماعي:

تضمن الكتاب خمسة فصول تتناول وجهة نظر نقدية نقابية حادة، عالج الفصل الأول التشريع الاجتماعي الذي سطرته سلطة الحماية الفرنسية(فترة الحكم 1881-1956م)، متطرقا إلى قضايا اجتماعية ناقشها الكاتب بأسلوب نقدي حاد، وهي نقائص ملحوظة في هذا التشريع الذي وصفه بالمجحف وغير العادل والعنصري، تشرف على تطبيقه عناصر استعمارية أجنبية متطرفة هي خليط من العناصر الأوروبية كالطليان والألمان والإسبان والفرنسيين، تكرس كلها تشريعات لصالحها وتمارس على الشعب التونسي الإذلال والاستعباد وتسلبه حقوقه في الأرض والشغل والتمدرس لأبنائه، فيما يتلقى هؤلاء الأجانب -في نفس الوقت- الدعم المادي والحماية من فرنسا الوصية.

وقد لخص الكاتب جملة النقائص التي يتصف بها هذا التشريع وهي:

1. عدم الكفاية والوضوح؛ رغم وقوعه في 500 صفحة فإن الغموض فيه متعمد ونصوصه غير قابلة للتطبيق، وفيه تمويه على الرأي العام الداخلي والخارجي بأنه وضع لصالح التونسيين لكنه وضع لصالح المعمرين.
2. أنه لم يهتم بالضمان الاجتماعي ولم يشرع له ليضل العمال التونسيون محرومون منه.
3. أن سلم الرواتب والأجور الذي رسمه هذا التشريع لم تشترك فيه النقابات العمالية ولم يتوافق مع مستوى المعيشة المرتفع والقدرة الشرائية للعمال. وقد وضح الكاتب كل ذلك بجداول بيانية تثبت صحة ما ذهب إليه في نقد هذا التشريع، فأجرى مقارنة بين رواتب وأجور الأجانب والعمال التونسيين مظهرا -بالجداول الإحصائية-السياسة العنصرية المنتهجة في هذا التشريع والتي تقدم أبرز نقائصه. (أنظر الملحق رقم02)
4. مشكل البطالة الذي لم يعالجه التشريع بعدالة وواقعية؛ حيث يعيش العمال بطالة قاتلة تتفاقم يوما بعد يوم نظرا لسوء تسيير الإدارة الوصية. فهي لا تقوم بإحصاء اليد العاملة ولا تكترث بالبطالين الذين يحرمون من منحة البطالة[4] والمنح العائلية ومنح التعويضات عن الأمراض ومنح المتقاعدين والعجزة، بالإضافة إلى تدني الأجر اليومي للعامل بمعدل 200 فرنك ولا يوجد مراقبو أو مفتشو عمل يتابعون وضع العمال في ميادين العمل، مع عدم وجود إمكانات التوجيه والتكوين المهني لليد العاملة وغياب مجالس تحكيم عمل يكون فيها للعمال ممثلون يرفعون انشغالهم ويدافعون عن حقوقهم.
5. انعدام نصوص تشريعية تحدد المنح العائلية المعتادة كمنح الولادة، عطل النساء الحوامل والمنحة على الدخل الوحيد.

---

[1]- عبد المجيد بلهادي: فرحات حشاد نضال ومواقف نضالية 1945 -1952م من خلال مجموعة نادرة من الوثائق، منشورات المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، منوبة، 2013، ص 11.

[2]- نور الدين الدقي، تونس من الإيالة إلى الجمهورية، المنشورات الجامعية بمنوبة سلسلة البحوث، منوبة، ط1، 2016م، ص179.

[3]- سالم محمد بويحي، تطور الحركة العمالية في تونس 1939-1956م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور رؤوف عباس، جامعة القاهرة،1983م، ص ص225،224.

[4]- سالم المنصوري، رسالة الاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956م، دار الجنوب،2013م، تونس، ص154-156.

6. نقص النصوص التشريعية في الميدان الفلاحي؛ حيث يشتغل العامل الفلاح 12 ساعة يوميا لدى المعمرين المزارعين فيما نجد الرواتب في هذا الميدان تساوي نصف الرواتب في الميدان الصناعي[1].
7. أما في المجال الصحي والإسكان فنجد أغلبية السكان التونسيين –وخاصة القرويين منهم والريفين الذي يعيشون في أكواخ تنعدم فيها المرافق الصحية للسكن– تنتشر فيهم الفوضى والأوبئة والأمراض. أضف إلى ذلك تركة الحرب العالمية الثانية من مظاهر الرماد والخراب والنزوح السكاني... الخ، كما أن السلطة الوصية بقيت متفرجة أمام هذا الوضع الاجتماعي المتردي ولم تفكر في عملية إعادة البناء والإعمار ولا منح مساعدات مالية للإعمار الشخصي.
8. انعدام الحرية النقابية بل الحجر عنها ومتابعة أنشطة النقابيين ومنعهم من ممارسة النشاط النقابي، وغالبا ما تلجأ السلطة إلى سجنهم لتبقى عائلاتهم عرضة للتشرد والضياع.
9. ومن عيوب هذا التشريع كذلك عدم احترام الحق في الإضراب؛ إذ تسعى القوى العمومية لإفشال كل إضراب بالقوة والقمع مع توسلها بذرائع مخادعة كحماية الحرية في العمل.

وفي كل مرة يثبت الكاتب هذه النقائص بجداول حسابية دقيقة تقيم الحجة والبرهان على الإدارة الاستعمارية المسيرة، والمسؤولة على تطبيق مضامين هذا التشريع[2].

4. فرحات حشاد ومشكلة الوظيف العمومي قبل نظام الوصاية وبعدها:

ذكر الكاتب الموقع الجغرافي العام لتونس ووضعها في عهد حكم الباي محمد الصادق بن حسين باي (فترة حكمه1859–1882م)، وأنها كانت أحسن حالا في هذا الجانب قبل مجيء الاحتلال(فترة الحماية 1881–1956م)؛ حيث كانت ولها حكومة ووزارات تتمتع بدستور وتشريع يخدم التونسيين ويضبط نظام الوظيف العمومي ضمن الخدمات الوزارية الأخرى، وقد كان محمد الصادق باي أكثر البايات نجاحا في تسيير شؤون الدولة متفتحا على النهضة الأوروبية ومتأثرا بثقافتها التي أفاد بها تونس كثيرا، وفي عهده تأسست المدرسة الصادقية لتكوين إداريين يتولون شؤون الوظيف العمومي. لكن مجيء نظام الوصاية الفرنسي ابتداء من عام 1881م وتدخله مباشرة في تسيير شؤون الوظيف العمومي سبب فرنسته وإلحاقه بنظام الوظيف العمومي الفرنسي.

يؤكد فرحات حشاد انه سعى في كفاحه النقابي إلى تثمين وضعية الوظيف العمومي لفائدة العمال والموظفين الوطنين أو على الأقل توفير العدل لهم ولغيرهم من الأجانب، ويضيف لذلك طالبنا بمراعاة خصائصنا الاجتماعية والثقافية في إدارة الوظيف العمومي وفي التوظيف؛ منها استخدام اللغة العربية في العمل الإداري وإدخال الموظفين الإداريين ممن يجيد التخاطب مع المتعاملين باللغة العربية لأنهم معربون أصلا، وإصلاح برنامج التكوين الإداري للموظفين والحد من سطوة اليد الأجنبية في الإدارة والحق النقابي في الإدارة والتمثيل النقابي[3].

من المعلوم كما يؤكد الكاتب بأن مجيء الانتداب إلى تونس عام 1881م كان عن طريق معاهدة مبرمة بين محمد الصادق باي[4] والجنرال الفرنسي (بزايار) ممثلا للجمهورية الفرنسية في 12 ماي 1881م؛ حيث تتعهد فرنسا بأن لا تعمل بالصيغة المسماة الوصاية أو الانتداب

---

[1] -Farhat Hached: Problèmes Sociaux En Tunisie، Edition De La commission D'études Et Propagande De L U.G.T.T، Tunis, 1951، P.4

[2] - Ibid., P.5.

[3] - Farhat Hached ،Op.Cit ،p.8.

[4] - تولى محمد الصادق باي الحكم بعد أخيه وفي عهده بذلت جهود للإصلاح الحقيقي ولكن جهوده واجهتها صعوبات جمة واعترض عليها أصحاب النفوذ وفشل في تجسيدها واقعيا وأرغم الباي محمد الصادق على توقيع معاهدة باردو التي جعلت تونس فريسة في يد فرنسا. للمزيد أنظر: عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر ديوان المطبوعات الجامعية،2014م، الجزائر، ص48.

إلا في إطار احترام السيادة الوطنية لتونس، خاصة في ميدان السلطة التنفيذية والوظيف العمومي. وعوض أن تدعم سلطة الوصاية حكومة الباي الجديد علي باي بن حسين الثاني (فترة حكمه 1882-1902م) وتقويها كما هو متفق عليه قامت بعقد اتفاقية ثانية جرت بتاريخ 08 جوان 1883م كانت أشد من الاولى[1]، وعملت حكومة الانتداب والوصاية على تعطيل كافة وظائف المؤسسات معيقة بذلك النهوض بالبلاد بهدف إضفاء الطابع الفرنسي على كافة الميادين الإدارية والسياسية لتثبيت نظام الوصاية والاحتلال، ومحاولة نقل الوظيف العمومي بالخصوص من حالته التونسية إلى الحالة الفرنسية لتكون للموظفين الفرنسيين اليد العليا على الإدارة والوظيف وعلى الموظفين عامة. كما أنه في هذه الحالة لا يسمح للموظفين التونسيين أن يوظفوا في بعض الوظائف كأسلاك الشرطة والضبطية الشرطية وسلك الشرطة القضائية وغيرها[2].

5. فرحات حشاد ومسائل التربية والتعليم في المجتمع التونسي :

بين الكاتب في هذا الموضوع أهمية التعليم في المجتمع مؤكدا أنه الوسيلة الأساسية لبناء الإنسان الذي هو أصل كل بناء نهضوي وحضاري، فالإنسان المتعلم هو الذي يضع الحضارة ويستجلب التكنولوجيا ويغير نمط المعيشة. لذلك يرى الكاتب أن بداية الإصلاح الاجتماعي يجب أن تبدأ بإصلاح التعليم كما ونوعا.

يُصرُّ الكاتب أن تونس كانت تتمتع قبل عام 1881م -أي قبل الوصاية الفرنسية والاحتلال-بشبكة من المؤسسات التعليمية من الابتدائي إلى التعليم العالي موزعة بين التعليم الحديث والتعليم التقليدي (الكتاتيب والمدارس القرآنية والمعاهد وبقية مساجد الوطن) ولكننا نفتقد إلى إحصائيات مضبوطة عن حالة التعليم آنذاك. وابتداءً من عام 1860م بدأ هذا التعليم يتطعم بالفكر الفرنسي بسبب جهود محمد الصادق باي ذو الاتجاه الأوروبي الفرنسي في ثقافته وفكره؛ حيث بدأ في قطاع التعليم بإنشاء مدارس تعليمية على الطراز الفرنسي خاصة في المرحلة الابتدائية والثانوية، وأنشئت مؤسسات تعليمية متأثرة بالنمط الفرنسي كالمدرسة الصادقية التي أصبحت منذ مجيء الانتداب الفرنسي تتميز بإدارة سياسية تعليمية مزدوجة. ثم فرنس التعليم الذي تخرجت منه طبقة من التلاميذ الفرنسيين تقيم عائلاتهم بتونس. وفي أفريل 1906م عقدت المجموعات الاشتراكية بتونس من جمهوريين وراديكاليين مؤتمرا تنادي فيه بتطبيق إصلاحات اجتماعية بالبلاد وتعميم التعليم، ليصبح التعليم بتونس في عام 1910 مفرنسا بكامله تتخرج منه الأغلبية من الأوروبيين والقليل من التونسيين[3].

ولكن سرعان ما بدأ التنافس بين المعمرين والتونسيين على هذا التعليم؛ حيث بلغ عدد التونسيين المتمدرسين عام 1949م قرابة 80.000 ألف تلميذ، وقد اثبت الكاتب كل ذلك بالجداول البيانية التي تدل على مدى تأثير الاحتلال في ميدان التوظيف الذي أصبح يوظف وبطريقة عنصرية، حتى ارتفعت نسبة الأوروبيين الموظفين من 19% إلى 24% وأن العناصر اليهودية تحظى بالتمدرس وبالتوظيف أكثر من العناصر التونسية المسلمة بنسبة 19% بينما لا تتجاوز نسبة السكان المسلمين التونسيين 4%، فلجأ التونسيون إلى التعليم ضمن نظام الكتاتيب. ويمكن القول بأن مجهودات التعليم التي تبذل لتمدرس الأطفال التونسيين كلها مدعمة من طرف العائلات التونسية لا من طرف

---

[1]- فرض الفرنسيون على علي باي بن حسين الثاني، معاهدة حماية أقسى من سابقتها معاهدة باردو، وهي معاهدة «المرسى» الأمر الذي أثار نضالاً سياسياً قوياً في تونس قاده لفيف من الرواد منهم الشيخ طاهر بن عاشور، وبيرم الخامس، ومحمد السنوسي، وكان بعض هؤلاء الرواد على اتصال بالمشرق العربي، وقد قدم وفد منهم رأسه محمد السنوسي إلى الباي عريضة باسم مختلف فئات الشعب يحتجون فيها على حكم السلطة الفرنسية المباشر كما عمد رجال الإصلاح فيما بعد إلى التكتل في منظمة عرفت باسم «الحاضرة» عملت على إحياء تراث تونس القومي.للمزيد أنظر: فارس بوز، يوسف الأمير،بدون سنة، الاسرة الحسينية: الموسوعة العربية عبر الرابط: http://arab-ency.com.sy

[2] - Ibid., P.10.

[3]- عميرة علية الصغير، كرونولوجياهم احداث النضال العمالي في تونس وواقعهم 1956-1981م، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، السلسلة3 الحركات الوطنية التونسية والمغاربية العدد 8، 2002م، ص94.

سلطة الانتداب، فهذا الأخير يعطي الأولوية لتمدرس أبناء المعمرين واليهود. كما يمكن القول إن التوزيع الظالم بين المتمدرسين داخل مكونات المجتمع (أوروبيون، فرنسيون، يهود وعرب مسلمون) إضافة إلى نمط المدارس المشيدة بما يخدم السكان غير الأصليين، ثم إنها لا تدرس باللغة العربية رغم إدخالها تعليما اصطلحت عليه بالتعليم الفرنسي العربي.

ويبرز الكاتب خلال هذا التحليل –فيما يخص إعداد الموظفين–جهود ودور الاتحاد العام التونسي من خلال مؤتمراته التي تعقد تباعا للدفاع عن حق التونسيين في التمدرس العادل وفي التوظيف العادل كذلك، وأن التعليم المجاني لأبناء الطبقة الشغيلة هو حق مثلما التوظيف الإداري حق لهم كذلك، ويثبته بعدد من الجداول الإحصائية التي تفضح الاحتلال وتكشف سياسته العنصرية في التعليم والتوظيف.

زد على ذلك أن لغة التعليم والتوظيف المنتهجة في تونس كانت وقتها وفق سياسة الوصاية والاحتلال التي تحرم التونسيين من ثوابتهم الوطنية (كاللغة والتاريخ والثقافة) لا تدرس بالعربية في المدارس الفرنسية العربية[1].

كما ركز الكاتب على الكفاح والنضال الذي تبذله منظمته لإبطال المشروع الاستعماري العنصري الرامي إلى اجتثاث الفكر والثقافة العربية، ابتداءً من الطور الابتدائي بوصفه تعليما يهدف إلى استئصال التلميذ عن وطنه وثقافته منذ مرحلة الطفولة بتعليمه لغة غير لغة أهله ووطنه، لأن كل القضايا التربوية مستوحاة من قضايا التربية والتعليم بفرنسا الأم (كالمواقيت والبرامج والمناهج وغيرها). وقد دعم الكاتب كل ما ادعاه بالجداول؛ فحينما يدافع عن اللغة العربية –لتعطى لها الأهمية في التعلم–يذكر أن حصة تدريس العربية خلال الأسبوع هي 30/09 سا بينما 21 سا/ 30 سا للفرنسية، وأن العربية تدرس كلغة ثانية بينما تدرس الفرنسية كلغة أولى رسمية في كل المواد العلمية.

وينتهي الكاتب إلى القول إن الاتحاد العام التونسي للشغل مدعما بالرأي العام الوطني والدولي يدعو دائما إلى إصلاح هذا التعليم، وتكوين لجنة تقنية تسعى لتطوير اللغة العربية في التعليم وإعطائها نصيبها التربوي العادل إلى جانب اللغة الفرنسية على أن تتألف من مديرين وأساتذة ومعلمين ومفتشين، عسى أن تعيد للعربية مكانتها على الأقل في المرحلة الابتدائية ضمن المواقيت والبرامج[2].

6. فرحات حشاد وعيوب السياسة الاقتصادية العامة للاحتلال الفرنسي:

اعتبر فرحات حشاد أن الأرض التونسية كانت محل أطماع الاستعمار، الذي هو نظام يقوم على النهب والاستغلال لثروات الشعوب التي يحتلها وما يهمه فيها من الجانب الاقتصادي. فأظهر العديد من عيوب السياسة الاقتصادية التي انتهجها الاحتلال بتونس وأهم هذه العيوب:

- أشكال السلب والنهب للاقتصاد التي مارسها الاحتلال:

1. كل المراسيم الصادرة في إطار السياسة الاقتصادية لسلطة الوصاية تخدم المعمرين، حيث تسمح لهم بمنح الأراضي المسماة (سيالِنَسْ) بسبب ارتباطهم بالإدارة الاستعمارية، وأن ثمن المنحِ غالبا ما يكون زهيدا (10 فرنك للهكتار الواحد) بينما الملايين من التونسيين وهم أصحاب هذه الأرض تنتزع منهم عنوة. وقد تمنح للمعمرين على شكل مزارع أو تحول إلى أحراش وغابات محمية من طرف الاحتلال بدعوى أنها أملاك مشاعة أو ملك للدولة.
2. أملاك الحبوس والوقف تعرف في الفقه الإسلامي بالأملاك غير المنقولة للغير، وهي خارجة عن كل الصفقات التجارية ومالكها شخص معنوي أو قد تعد هبة للصالح العام. غير أن سلطة الاحتلال أصدرت مرسوما عام 1888م يسمح بوضع هذه الأملاك والحبوس تحت أيادي المعمرين.

[1] - Farhat Hached ،Op.Cit ،p.12.
[2] - Farhat Hached ،Op.Cit ،p.12.

3. الأملاك الخاضعة للقانون المجمع عليه أو القانون الجمعي، وهي الأراضي التي تملكها الدولة وتسمى بالأراضي المشاعة التي كانت تابعة للقبائل الرحل (كأراضي السهوب والأراضي الرعوية) وقد صدر مرسوم عام 1901م يسمح بضم هذه الأراضي إلى أملاك الدولة لتتصرف فيها الإدارة الوصية وبإمكانها منحها للمعمرين[1].
4. الأراضي الإيطالية، وهي أراض محجوزة لفائدة المعمرين الإيطاليين الذين ساهموا في الحرب العالمية أو أراض منزوعة الملكية مباشرة بسبب مد السكة الحديدية وبناء الثكنات العسكرية.

- عيوب الأجور والرواتب في إطار العمل الفلاحي:

إن راتب وأجر العامل بالميدان الفلاحي أجر ثابت لا يتغير بسبب وفرة اليد العاملة بهذا الميدان، والتي وفرت ظروفا ساعدت المعمرين على استغلال هذه اليد، لذلك ظل العمال بالفلاحة يعانون الفقر والبؤس وسوء الإسكان. وكانوا تحت رحمة المعمرين المزارعين حتى واجه النظام النقابي التونسي هذه الظاهرة بتنظيم إضرابات تلو إضرابات، تنجح أحيانا وتفشل أخرى. والمعلوم أن أغلب العمال الفلاحيين ريفيون وقرويون يعيش بعضهم على زراعة أراض صغيرة لا تفي بالحاجة الغذائية والمعايشة لعائلاتهم، زد على ذلك عادة المزارعين المعمرين الذين لا يسكنون بمزارعهم ولكن يعهدون بها إلى مسيرين نيابة عنهم، فيكونون أشد قساوة على العمال من المعمرين أنفسهم[2].

وفي نفس السياق نجد خطابا لفرحات حشاد المذكور في افتتاحية جريدة صوت العمل العدد 11 بتاريخ 13جوان 1948م يتحدث عن معركة الزيادة في الأجور (أنظر الملحق رقم05) وأمام هذا الوضع رسم الاتحاد العام للعمال التونسيين مخططا مقاوما لظاهرة استغلال العمال الفلاحين ونهب أراضيهم بهدف تحقيق المطالب التالية:

1. تبني قانون فلاحي جديد يكون تونسيا ويضمن التوزيع العادل للأراضي الفلاحية لفائدة المزارعين التونسيين.
2. تحسين ظروف العمل الفلاحي، كتحديد ساعات العمل التي رفعها المعمرون المزارعون إلى 12 ساعة يوميا.
3. الحق في القروض الفلاحية للعمال الفلاحين أسوة بزملائهم المعمرين.
4. تطوير نظام التعاضديات الفلاحية مع التكوين التقني للعمال الزراعيين.
5. توفير تجهيزات الري لضمان محصول فلاحي معتبر[3].

- الجباية المالية المفلسة والمبددة للكتل المالية:

من عيوب الجباية أو تحصيل الضرائب أنها تحسب على أساس العدد الأعلى لا على أساس الثروة، فقد كانت الكتلة المالية المدعمة الأكثر عبئا أو ثقلا لأنها تعتمد على التحصيل المباشر للجباية وتصب مباشرة في بعض مواد الاستهلاك كالتبغ والملح والقهوة والشاي والسكر وكافة مواد الاستهلاك الأخرى كالحياكة، والقماش، لذا تعاني من قساوة التسعير الذي ينهك المستهلك ماليا. بمعنى أن السكان الأصليين الذين تفرض عليهم ضرائب مباشرة تحدث تمايزا بين الأغنياء المعمرين والفقراء التونسيين في المعيشة، وعليه فإن نظام الجباية الضريبية هذا يسمح وبسرعة بتحويل الثروة إلى صالح الفئة الاستعمارية الأقلية. مما أدى إلى ضعف القدرة الشرائية لدى الطبقة العمالية الكادحة التي تعيش البؤس والفقر أصلا.

إن توزيع الميزانية يعكس وبصدق سياسة الدولة الاقتصادية والسلطة الوصية، فقد تلجأ الدولة إلى التضخيم عندما تعجز عن دعم مصاريف التسيير، وجماهير الموظفين الأجانب كثيرا ما ترتبط أجورهم مباشرة بأجور الموظفين في فرنسا فتصبح هذه الأجور عبئا على الميزانية بتونس[1].

---

[1]- Ibid., P.16.
[2]- Farhat Hached ،Op.Cit ،p.17.
[3]- سالم المنصوري المرجع السابق، ص160.

ويعرض الكاتب جدولا لتوزيع هذه الميزانية على الهيئات والوزارات؛ حيث يستعرض من خلاله التمايز بين هذه الوزارات في الاعتماد المالي الممنوح لها. فبعض الوزارات لا تمنح الاعتماد الكافي حسب احتياجها خاصة المرتبط منها بمصالح الشعب التونسي، ولاحظ الكاتب من خلال قراءة لجدول التوزيع أن وزارة التربية والتعليم والتكوين قد أعطيت اعتمادا يقارب 13% من الميزانية العامة، وهي نسبة غير كافية نظرا لنمو عدد المتمدرسين التونسيين والأجانب وتنامي عدد الأميين (وأغلبهم من التونسيين) وعدد الأطفال القابلين للتمدرس. (أنظر الملحق رقم 04).

كما طالب الاتحاد في بداية 1948م باستحداث نظام الضمان الاجتماعي، وزيادة نسبة المنحة العائلية إلى 15 % على أجر الأساس (8000 فرنكا) بالإضافة إلى منحة الأم غير العاملة ومنحة الولادة[2].

- السياسة الاقتصادية والتجهيز:

إن سياسة التجهيز غير متوافقة مع المعطيات الاقتصادية والمالية العامة، حيث تشمل صعوبات ملازمة للنظام الاستعماري الساعي لتوفير معطيات استراتيجية تواجه قساوة تكاليف التسيير والرقابة، فالمستعمر لا يريد ربطها بالميزانية التونسية التي تعاني من سوء الإعداد وسوء التوزيع المجحف، زيادة على النقائص الملحوظة في السياسة الاجتماعية والتقسيم الجائر للدخل القومي ووسائل الإنتاج، دون غض الطرف عن الفوضى الإدارية لسلطة الوصاية التي أصبحت عاجزة عن الدفع الملائم والمناسب.

وفي مجال السياسة الاقتصادية (التي يراها الكاتب سياسة فاشلة) التي أثرت على مستوى المعيشة للمواطن التونسي أجرى الكاتب مقارنة من خلال الجداول البيانية بين مستوى معيشة المواطن التونسي وزميله الفرنسي، ليجد ذلك الفرق الرهيب؛ حيث أن دخل الفرد التونسي لا يعينه على ضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة لنصف شهر، بينما يفيض دخل زميله الأوروبي من المعمرين عن حاجته ويساعده حتى على التوفير[3].ومن بين المشاكل التي عددها فرحات حشاد والتي لها أثر بالغ على المجتمع التونسي والجديرة بالذكر ما يلي:

أ المشكلة الفلاحية: يرى الكاتب بأن الاحتلال بإدارته الوصية على الشعب قد احتكر أحسن الأراضي الخصبة منذ الوهلة الأولى لاحتلاله، فانتزعها من أهلها تعسفا وهي مصدر رزقهم (بالأخص القرويون والبدو والريفيون) وجعلها تحت يد المعمرين المزارعين الذين يمارسون عقلية الاستغلال والربح والجشع. وأمام هذا الوضع الفلاحي المتردي طالب الاتحاد بالتعجيل بالعناية بهؤلاء الفلاحين الصغار التونسيين عن طريق الدعم الفلاحي والتكوين المهني والحرفي والإمداد بالعتاد الفلاحي المتطور، مع التوزيع العادل للأراضي على من هم أهل لخدمتها والحد من احتكار المعمرين المزارعين لكل ما هو فلاحي.

ب مشكلة الري: لم يعمل النظام الإداري الوصي في مجال الفلاحة على توفير وسائل الرقي اللازمة لسقي الأراضي (كالتنقيب المائي وإقامة السدود) حيث لم يتوفر في ظل الاحتلال ومنذ أيامه الاولى إلا سد واحد وهو السد المسمى بالسد الكبير، كما أن بناءه لم يكن محسوبا بدقة. وقد سجلنا قول الكاتب الذي يوافق وجهة نظرنا فيما يتعلق بتوفير وسائل الري التي نواجه بها سنوات الجفاف، فنبه المهندس الفلاحي المختص السيد (بونينقا) بقوله:" **إن الأعمال الجارية والمتعلقة بالري الفلاحي وسقي الأراضي لم تمثل إلا قسما ضئيلا يمكن لنا إنجازه**"[4].

---

[1]- Ibid., P.18.
[2] - Farhat Hached ،Op.Cit ،p.19.
[3]- Ibid., P.19.

[4]- سالم محمد بويحي، المرجع السابق، ص179.

ت النقص في الإعلام: إن الإعلام الموجود بترسانته آنذاك ضخم جدا، ورغم ضخامته وشساعته وانتشاره يمكن اعتباره إعلاما موجها يلبي حاجة المصالح العسكرية الاستعمارية ومصالح المعمرين المزارعين.

ث إعادة البناء والإعمار: عانى التونسيون من الهدم الذي أحدثته الحرب العالمية في الأبنية والمرافق التحتية للسكان، وعوض أن تشرع إدارة الاحتلال في اعادة البناء والترميم لمباني المدن والقرى والأرياف بالوسائل المتاحة لتحسين الوضع الإنساني للمواطنين الذين يعيشون تحت الهدوم وفي الاكواخ والخيام التقليدية لجأت إلى بناء ما يسمى بالمدينة الشبح للمعمرين وأتباعهم.

ج مشكل المناجم: لم يكن لسلطة الوصاية الاهتمام اللازم باستغلال الثروات الباطنية من معادن ومناجم لصالح المواطنين التونسيين، ولكنها أعدت مشروعا مفضوحا سمحت من خلاله للشركات الأجنبية الاحتكارية أن تبسط يدها على هذه الثروات؛ حيث اعتنت بالبعض وأهملت البعض (كمعدن البوتاسيوم مثلا بالجنوب) مع عدم ضمان حقوق الأمة في هذه الثروات، بل جعلتهم عبيدا خدما تحت تصرفها[1].

ح الطاقة الكهربائية: إن بعض المدن والقرى والمجمعات السكنية ما تزال تعاني الظلام وقلة الخدمات الكهربائية أو انعدامها تماما؛ حيث يعيش أغلب التوانسة خارج عالم الكهرباء المتحضر. وإن وجدت هذه الخدمات فهي مكلفة بالنسبة للمواطن ذي الدخل البسيط وتبقى حكرا على المعمرين.

خ مشكل الإسمنت: بقي هذا المشكل من أكبر فضائح الاحتلال وسلطة الوصاية، حيث أصبحت هذه المادة ذات طلب ملح إثر الخروج من الحرب العالمية المدمرة يوم اشتدت الحاجة إلى إعادة البناء لكبريات المدن وغيرها.

د المصالح العمومية: ويجملها الكاتب في وسائل النقل العامة والخاصة، في الطاقة الكهربائية، وفي الماء والغاز، وهو الصراع الأكبر للشركات الأجنبية ذات الأسهم التي أسنِدت لها مهمة الإشراف على هذه المصالح تسييرا وإنتاجا.

ذ مشكل الإطارات التقنية: إن التسيير عامة والتسيير الاقتصادي خاصة يتطلب وجود إطارات تقنية متخصصة تكُون إطارات وطنية مخلصة لبلادها ذات كفاءة في مجال تخصصها، ونحن ندرك تماما الصعوبات التي تواجه الإطارات التقنية التونسية في ظل السياسة العنصرية للاحتلال. فقد رسم الكاتب جداول بيانية توضيحية كعادته لإبراز تلك المعاناة والإجحاف الذي يعانيه هؤلاء التقنيون التونسيون بالمقارنة مع زملائهم من أبناء المعمرين ورجالات الاحتلال، ورغم كفاءتهم وتخرجهم من كبريات المعاهد الفرنسية والأوروبية إلا أنهم يعانون البطالة ويضطرون للهجرة إلى الخارج جراء العنصرية الممارسة عليهم في التوظيف من طرف الشركات الأجنبية التي تقدم الأجانب على الوطنيين.[2]

ر قضية السكة الحديدية: لاعتبارات عامة –يقول الكاتب–لا نستطيع الحديث عن السكة الحديدية دون ذكر التاريخ الذي بدأ فيه الانتداب على تونس عام 1881م، خاصة بعد إنشاء الخط الأول للسكة الحديدية بتونس والذي تولت شركات فرنسية مده وإقامته وتسييره. وقد شرع في مده نحو مدن هامة كبنزرت وسوق الأربعاء ولحد الآن لا توجد إلا شبكتان هامتان بتونس:

1) شبكة بن قولة بطول 1666 كلم.

2) الشبكة الجديدة وبطول 455 كلم.

وللعلم فإن هذه الخطوط يستغلها المعمرون لنقل الفوسفات والإسمنت ولكنها مستغلة من طرف دولة الاحتلال والوصاية.

إن نظام الوصاية الفرنسي يدعي بأنه وفي كل مرة مَن ثَمَّنَ أو أتاح لتونس الحصول على ثروات هائلة اقتصادية ومالية، لكن هذا النظام الاستعماري الاحتكاري العنصري يتجاهل بأن الدولة التونسية قبل الوصاية والانتداب كان لها مخطط أعدته سلفا لتحقيق هذه

[1] - Farhat Hached ،Op.Cit ،p.20.
[2]- Farhat Hached ،Op.Cit ،p.21

النهضة الاقتصادية، وإن تحسنت في ظل الاحتلال فهو تحسن ممتد للإصلاح الذي سبق الانتداب، بل إن الاحتلال كان عاملَ كبحٍ لنهضة اقتصادية شاملة وعاجلة، أدى بالطبقات الكادحة نحو التردي إلى مستوى البؤس في بلد غني بثرواته وإمكاناته الاقتصادية[1].

وقد سعى هذا الاحتلال العنصري إلى تقسيم الحياة الاجتماعية بين المعمرين والسكان الأصليين حتى أصبحت طبقة من المعمرين تعيش الرفاهية والازدهار في الشمال بينما تقبع الطبقات الشعبية التونسية الكبرى في العوز والبؤس في الجنوب.

ولذلك سعى فرحات حشاد من خلال الاتحاد العام التونسي للشغل ومؤتمراته المتتالية إلى مناقشة الوسائل الفعالة والكفيلة بترقية وتحسين مستوى معيشة مواطنينا من الطبقة الكادحة وذلك بـ:

1. إعداد قانون جديد فلاحي يسمح بالتوزيع العادل للأراضي لفائدة البدو والريفيين خاصة.
2. تحسين ظروف العمل الفلاحي والزراعي عن طريق الحق في الدعم الفلاحي وامتلاك الوسائل والعتاد الفلاحي العصري.
3. التكوين التقني والفلاحي.
4. التجهيز العام والتموين مع تطبيق مخطط التصنيع.
5. رفع مستوى المعيشة بتحسين الأجور والحق في المنح والعلاوات والتعويضات في حالة المرض والعجز والتقاعد ... إلخ.
6. الاستقلال السياسي للوطن ورفع الوصاية والانتداب.
7. السير بقوة نحو الصناعة التحويلية وتصدير المنتوج إلى الخارج.
8. تثمين المواد الأولية المحلية التي تفتح فرص العمل لليد العاملة التونسية وتحد من استيراد الإنتاج الأجنبي.[2]

7. فرحات حشاد وقضية متقاعدي قدماء المحاربين مع فرنسا:

يعالج الكاتب وضعية شريحة من المجتمع مهضومة الحقوق في ظل الاحتلال والانتداب، بعد أن خدمت فرنسا أيام شبابها ثم ألقت بها سلطة الوصاية في عالم الإهمال والنسيان. إنها طبقة العمال المتقاعدين وقدماء المحاربين العاجزين وفيهم العجزة والمعطوبين الذين كافحوا تحت راية فرنسا خلال الحرب العالمية.

ويرى الكاتب أن احتلال تونس من طرف القوى الاستعمارية لم تكن المصالح العسكرية ضرورية فيه، وقد كان ذلك لتقسيم الشعب التونسي وخلق امتيازات للقوات الاستعمارية حتى تتقوى سياسيا وتضمن البقاء الطويل والدائم. كما عمل على خلق شريحة عريضة من الأميين وغير المتعلمين من الفقراء والكادحين حتى يخلق تمايزا بين الأغنياء والفقراء والمتعلمين وغير المتعلمين، فينشب بينها صراع يكون الرابح فيه العدو المحتل[3].

وقد سعى المحتل إلى خلق طبقة من المحاربين التونسيين بضمهم إلى الجيش الفرنسي؛ حيث فتح الباب لكل من له شهادة بسيطة بالعربية أو الفرنسية ليصبح جنديا في الجيش الفرنسي ثم قاوم بهم في الحرب العالمية الثانية. وبمجرد انتهاء الحرب أحالهم على الحياة المدنية وحرمهم من حقهم الذي يحظى به المحاربون الفرنسيون، كما منعهم الاحتلال من الانضمام إلى عضوية لجنة قدماء المحاربين (التي مقرها بفرنسا) حيث لا يوجد في هذه اللجنة ممثلون تونسيون يطالبون بحقوق قدماء المحاربين نيابة عن زملائهم.

لقد تكونت جمعيات لقدماء المحاربين التونسيين، ولكنها حوربت من طرف الاحتلال بمتابعة أعضائها إما قضائيا أو بالتوقيف. بينما أعطيَ قدماء المحاربين الفرنسيين والأوروبيين بتونس أراض زراعية إضافة إلى رواتبهم كقدماء محاربين. فبلغ عدد المحاربين التونسيين المحرومين من رواتبهم المعاشية كبقية قدماء محاربي العالم 120.000 محارب متقاعد –في حين لم يصل عدد المحاربين الفرنسيين إلى 12.000 محارب–

[1]- Ibid., P.22.
[2]- Farhat Hached ،Op.Cit ،p.25
[3]- Ibid., P.26.

دون الإشارة إلى أرامل هؤلاء المحاربين الذين سقطوا في ميدان الحرب وعددهم يفوق 62.000 أرملة، كما أن القسم الأكبر من أبنائهم لم يحظوا بالتمدرس. زيادة على ذلك يحظى قدماء المحاربين الأجانب والفرنسيين بالضمان الاجتماعي ولهم كافة التسهيلات في التنقل على حساب الدولة التونسية.[1] فيما هناك استثناءات في المنح العسكرية فهناك محاربون معمرون تونسيون أدوا خدمة عسكرية تتجاوز 15 سنة ينال الأجانب منهم راتبا قدره 45.000 ألف فرنك، بينما المحارب التونسي يأخذ نصف هذا المعاش فقط.

لقد قدم قدماء المحاربين التونسيين –كما يقول الكاتب–خدمة جليلة في ميدان العسكرية، فقد قهروا ثم تقاعدوا الآن دون أن يجدوا ضالتهم، فعلى فرنسا دين أعظم ومستحق كان من العدل أن يجازوا بمكافآت في حدود ما يتطلبه العدل والخلق الانساني[2]. إنها رسالة موجهة –يضيف الكاتب–من طرف هؤلاء المتقاعدين المظلومين إلى الكاتب العام للأمم المتحدة لتحقيق مطالبهم العادلة.

ولقد استعمل فرحات حشاد المراسلات والخطابات التي كان يرسلها ويلقيها داخل تونس وخارجها لفضح وتعرية نظام الوصاية وكشف حقيقته أمام الرأي العام الحر، نذكر منها حضوره للمؤتمر الثاني للكنفيدرالية العالمية للنقابات الحرة بميلانو يوم 5 جويلية 1951م للتعريف بالقضية التونسية، وقد دعا حشاد فيه للعمل على إنهاء النظام الاستعماري. فانتخب مساعدا أولا في المكتب التنفيذي للمركزية مكلفا بالقارة الإفريقية[3]. ونذكر منها أيضا زيارته الأولى للولايات المتحدة الأمريكية في شهر سبتمبر 1951م بصفته مدعوا من قبل الجامعة الأمريكية للشغل AFL فيما تمت الثانية في شهر أفريل 1952م أين استُقبِل من قبل وزارة الخارجية[4].

8. خاتمة:

وفي الختام يمكن القول إن التجربة النضالية لفرحات حشاد بأبعادها الاجتماعية المتعددة مست ميادين مختلفة تم استعراضها من خلال صفحات هذا الكتاب، وكانت تحليلا للوضع العام لكل الطبقات الكادحة التونسية، فترجم –بكل موضوعية–الحياة التونسية ضمن كل ميادين الحياة البائسة، فكان من السهل جدا إجراء تقييم حسابي لهذه الحياة وبالأخص معيشة ووضع الطبقة العمالية الكادحة.

ولقد تطرق فرحات حشاد لجميع فئات الشعب التي أقصاها الاحتلال من المساهمة في نظامه والدفاع عن حقوقها في إطاره، فكانت تعاني البيروقراطية غير المسؤولة ومسيرة بعقلية استعمارية عنصرية يقودها الحكم الفردي المطلق البعيد عن الحكم الديمقراطي، لذا ظل الشعب التونسي يئن تحت آلام هذا النظام الانتدابي الجائر والمشؤوم، الذي يعرقل تطوره ويمارس القهر الدائم في شتى الميادين بعقلية معيقة للشعب. رغم أن التونسي حاول في كل مرة التوجه نحو النهوض بأوضاعه وتحرير نفسه ووطنه.

وبقراءة دقيقة لحصيلة أفعاله التي تترجم عن إخفاقات كلية لنظامه الاستعماري بعد 60 عاما من وصايته على تونس وشعبها، هذه الإخفاقات تظهر على صعيد الوضع الاجتماعي حسب المواصفات التالية:

1 -مستوى المعيشة الفضيع الذي آل إليه المجتمع التونسي في ظل الاحتلال، والمتمثل في تردي الوضع الصحي والوضع الإسكاني غير الإنساني.

2 -البطالة المتفشية في المجتمع بكل شرائحه (المتعلمة وغير المتعلمة) حتى أصبحت مرضا مزمنا.

3 –الغياب المطلق لكل أنواع الضمان الاجتماعي.

---

[1]- Farhat Hached ،Op.Cit ،p.26.
[2]- Ibid., P.27.

[3]– عميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص104.

[4]– جميلة حشاد الشعري، فرحات حشاد من خلال الوثائق الامريكية، أعمال المؤتمر العالمي الأول حول فرحات حشاد والحركة العمالية والنضال الوطني، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس،2002م، ص12

4 -النقائص الملحوظة والمتعمدة في التشريع الاجتماعي الذي أعدته سلطة الوصاية والاحتلال، مع تميز نصوصه بغير قابليتها للتطبيق.

5 -محاربة كل حركة نقابية حرة وغياب الضمانات في مجال ممارسة الحق النقابي من طرف العمال بما يكفل حقهم وترقيتهم مهنيا.

ويعيد فرحات حشاد التذكير بكل ما جاء في ثنايا فصول كتابه من وصف للأوضاع في شتى الميادين، بإعطاء الحلول لها والعمل على استنهاض شعبه لينهي وضعه البائس ويسعى لتغييره بالوسائل المشروعة دوليا، فينهي حديثه برجاءٍ متفائلٍ يقول:

" إننا على يقين أن يلقى نداؤنا هذا وكل ما جاء في كتابنا هذا من المطالب الشرعية والمشروعة من المجموعة الدولية المناهضة للاحتلال وللاستغلال للأوطان وللإنسان ومن الرأي العام الدولي والعالمي الديمقراطي والإنساني مساندة أخوية إنسانية فعالة، من أجل نجاح قضيتنا قضية التحرر من الاحتلال ومن الوصاية والانتداب. شأننا شأن أمم الدنيا والعالم التي تحررت وهي الآن تنعم بالحرية والسلام".

وفي الاخير نخلص إلى أن فرحات حشاد قدم مشروعا لبناء الدولة التونسية الحديثة أو تصورا واضحا لتونس في العصر الحديث، مما عجل في تصفيته جسديا لأنه كان يمثل الخطر الأول على سلطة الوصاية. وبإصداره هذا الكتاب قد يكون استخرج شهادة وفاته من طرف المستعمر، الذي نظم له جريمة دولة من أجل وضع حد لحياته فكان ذلك في 5 ديسمبر 1952م.

9. قائمة المصادر والمراجع:

1-Farhat Hached: Problèmes Sociaux En Tunisie, Edition De La commission D'études Et Propagande De L U.G.T.T, Tunis, 1951.

2-احمد خالد، الزعيم فرحات حشاد حياته ونضاله وفكره وكتاباته، منشورات الزخارف، تونس، ط 1، 2007.

3- عبد الواحد المكني، فرحات حشاد المؤسس الشاهد القائد الشهيد، المغاربية للطباعة والنشر، صفاقس، ط1، 2012م.

4-عمر سعيدان، فرحات حشاد زعيم الكفاح الوطني الاجتماعي والحركة النقابية الوطنية، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، سوسة، ط1، 2010م.

5-عبد السلام بن حميدة، الحركة الوطنية النقابية للشغيلة بتونس من 1924-1956 ترجمة جماعية، ج 2، دار محمد علي الحامي، صفاقس، ط1، 1984م،

6-عبد المجيد بلهادي، فرحات حشاد نضال ومواقف نضالية 1945 -1952م من خلال مجموعة نادرة من الوثائق، منشورات المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، منوبة، ط1، 2013م.

7 -نور الدين الدقي، تونس من الإيالة إلى الجمهورية، المنشورات الجامعية بمنوبة سلسلة البحوث، منوبة، ط1، 2016م.

8-سالم المنصوري، رسالة الاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956م، دار الجنوب،2013م، تونس.

9-عميرة علية الصغير، كرونولوجياهم احداث النضال العمالي في تونس وواقعهم 1956-1981م، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، السلسلة3 الحركات الوطنية التونسية والمغاربية العدد 8، 2002م.

10-جميلة حشاد الشعري، فرحات حشاد من خلال الوثائق الامريكية، أعمال المؤتمر العالمي الأول حول فرحات حشاد والحركة العمالية والنضال الوطني، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس،2002م.

11-تسجيل صوتي في لقاء خاص مع الأستاذ نور الدين حشاد نجل الشهيد فرحات حشاد يوم السبت 2018/12/24م بتونس العاصمة حول حياة ونضال الشهيد فرحات حشاد.

12-سالم محمد بويحي، تطور الحركة العمالية في تونس 1939-1956م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور رؤوف عباس، جامعة القاهرة،1983م.

13-فرحات حشاد، أسعار المعاش وحرية الأجور صوت العمل، العدد11، 1948م.

14- Amar Blkhodja، Aissat Idir et Ferhat Hached: deux syndicalistes martyrs، éditions ANPE، Alger 2014

10. ملاحق

ملحق رقم 1: صورة لواجهة الكتاب

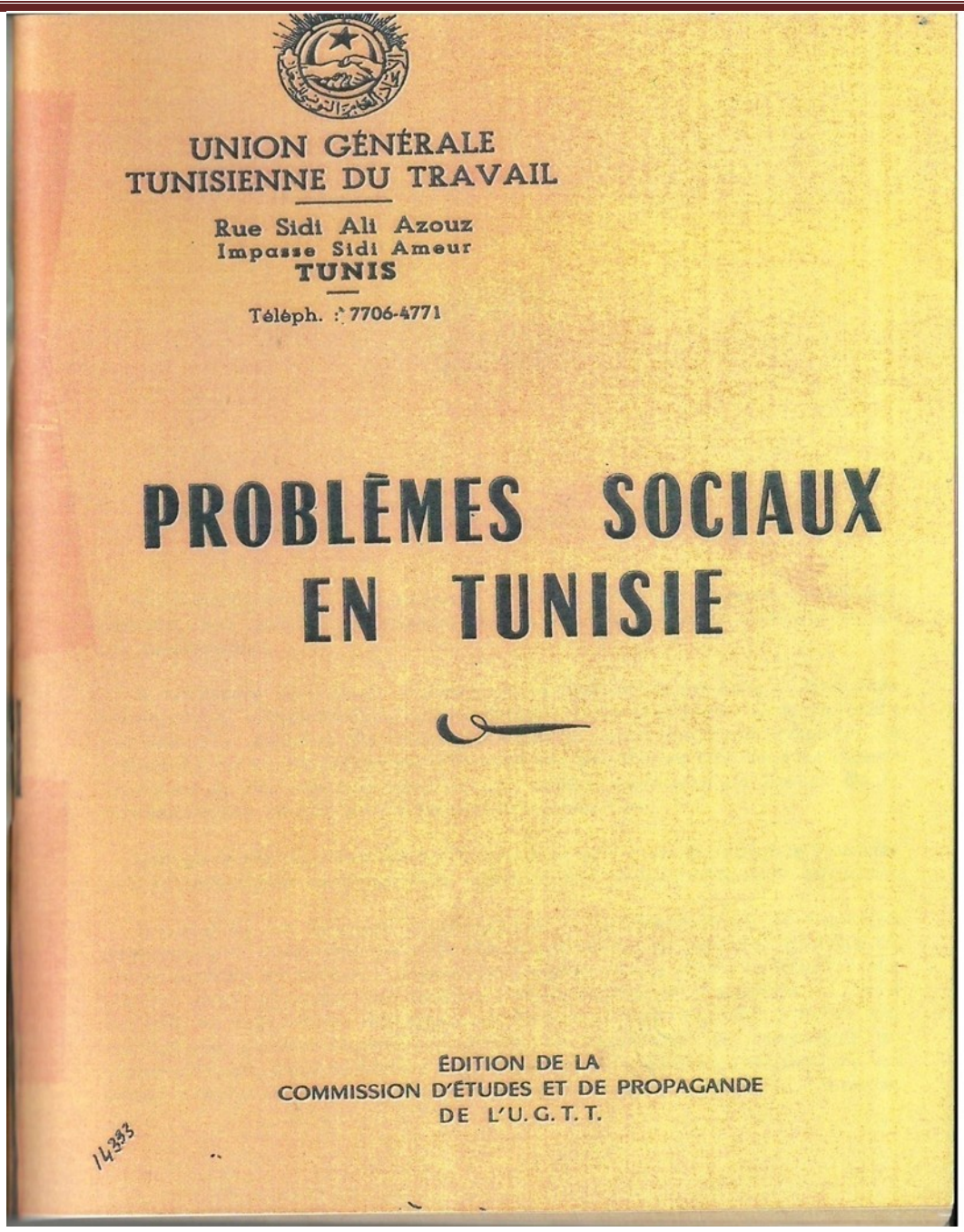

المصدر: الأستاذ نورالدين حشاد في لقاء خاص بتونس العاصمة 2018م.

ملحق رقم 2: جدول يوضح مقارنة بين رواتب وأجور الأجانب والعمال التونسيين

(تطور الرواتب والأجور ما بين 1939م – 1951م)

qu'en 1938, il faut aujourd'hui augmenter le salaire horaire actuel d'une somme égale à dix fois le salaire horaire de 1938...

Le tableau ci-dessous donne les chiffres correspondants en prix et en salaires :

EVOLUTION DES SALAIRES ET DES PRIX DE 1939 A OCTOBRE 1951

Année	Coefficient des prix	Salaire minimum horaire			Coefficient des salaires	
		Taux d'augmentation	Zone 1	Zone 2	1re Zone	2e Zone
1938	100		2,50		100	
1943	327		5,65		225 %	
1944	450		11,00	8,15	440	326
1945	512					
1946	766	60 %	17,60	13,05	700	522
1947	1.280	6,50	24,10	17,80	964	712
1948	1.977	30 %	31,40	23,15	1.256	926
1949 (Octobre)	2.421	25 %	39,30	31,00	1.572	1.240
1950 (Janvier)	2.425	10 %	42,10	33,60	1.684	1.340
1950 (Décembre)	2.750	17 %	51,00	40,00	2.040	1.600
1951 (Octobre)	3.900	17 %	60,00	46,80	3.468	2.720

Les salaires agricoles sont beaucoup plus bas, et leur taux représente sensiblement la moitié de ceux du secteur commercial et industriel.

Ceci démontre à quel point est descendu actuellement le niveau de vie des salariés.

Quant aux masses rurales, la misère les a totalement déprimées; elles sont réduites à vivre de la charité publique.

Par contre si on examine l'évolution des profits capitalistes au cours des dernières années, nous enregistrons une augmentation de 70 % des profits bancaires et quatre sociétés minières réalisent un milliard de bénéfice.

En effet les bilans de trois sociétés de banques, le Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie, la Banque Nationale pour le Commerce et l'Industrie (Afrique) et la Compagnie Algérienne accusent en **millions** de francs les bénéfices réalisés au cours des années 1948, 1949, 1950 :

	1948	1949	1950
Crédit Foncier	50	70	90
B.N.C.I. (Afrique)	54	71	89
Compagnie Algérienne	59	75	99
	163	216	278

— 10 —

المصدر: كتاب المشاكل الاجتماعية في تونس، تونس، 1951م، ص10

ملحق رقم 3: جدول يُبين التضحيات العمالية بسبب الإضراب (بالعدد والصفة)

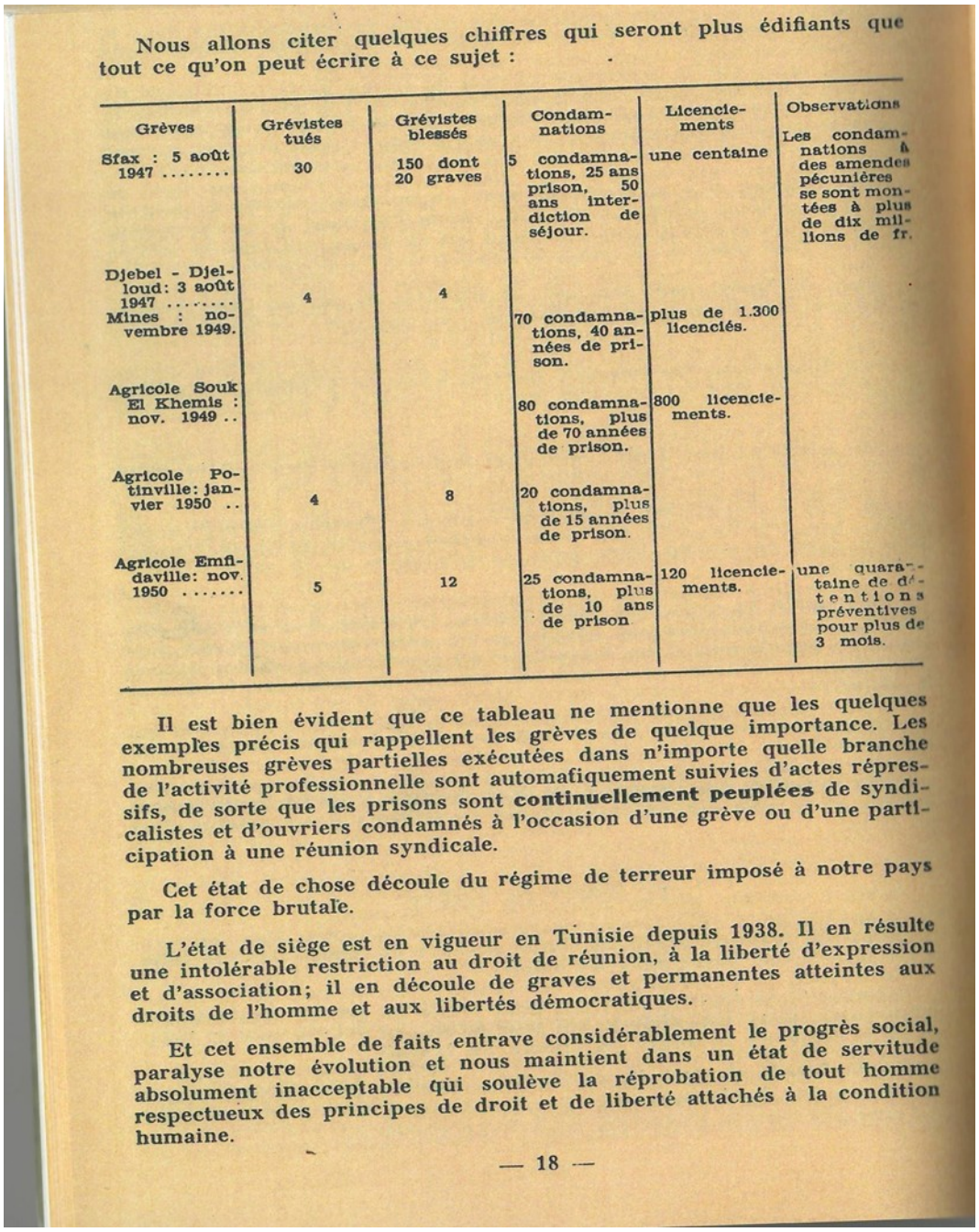

Nous allons citer quelques chiffres qui seront plus édifiants que tout ce qu'on peut écrire à ce sujet :

Grèves	Grévistes tués	Grévistes blessés	Condamnations	Licenciements	Observations
Sfax : 5 août 1947	30	150 dont 20 graves	5 condamnations, 25 ans prison, 50 ans interdiction de séjour.	une centaine	Les condamnations à des amendes pécunières se sont montées à plus de dix millions de fr.
Djebel - Djelloud: 3 août 1947 ..... Mines : novembre 1949.	4	4	70 condamnations, 40 années de prison.	plus de 1.300 licenciés.	
Agricole Souk El Khemis : nov. 1949 ..			80 condamnations, plus de 70 années de prison.	800 licenciements.	
Agricole Potinville: janvier 1950 ..	4	8	20 condamnations, plus de 15 années de prison.		
Agricole Emfidaville: nov. 1950	5	12	25 condamnations, plus de 10 ans de prison	120 licenciements.	une quarantaine de détentions préventives pour plus de 3 mois.

Il est bien évident que ce tableau ne mentionne que les quelques exemples précis qui rappellent les grèves de quelque importance. Les nombreuses grèves partielles exécutées dans n'importe quelle branche de l'activité professionnelle sont automatiquement suivies d'actes répressifs, de sorte que les prisons sont **continuellement peuplées** de syndicalistes et d'ouvriers condamnés à l'occasion d'une grève ou d'une participation à une réunion syndicale.

Cet état de chose découle du régime de terreur imposé à notre pays par la force brutale.

L'état de siège est en vigueur en Tunisie depuis 1938. Il en résulte une intolérable restriction au droit de réunion, à la liberté d'expression et d'association; il en découle de graves et permanentes atteintes aux droits de l'homme et aux libertés démocratiques.

Et cet ensemble de faits entrave considérablement le progrès social, paralyse notre évolution et nous maintient dans un état de servitude absolument inacceptable qui soulève la réprobation de tout homme respectueux des principes de droit et de liberté attachés à la condition humaine.

— 18 —

المصدر: كتاب المشاكل الاجتماعية في تونس، تونس، 1951م، ص18

ملحق رقم 4: صورة أطفال مرفوضون من المدارس بسبب عدم وجود أماكن.

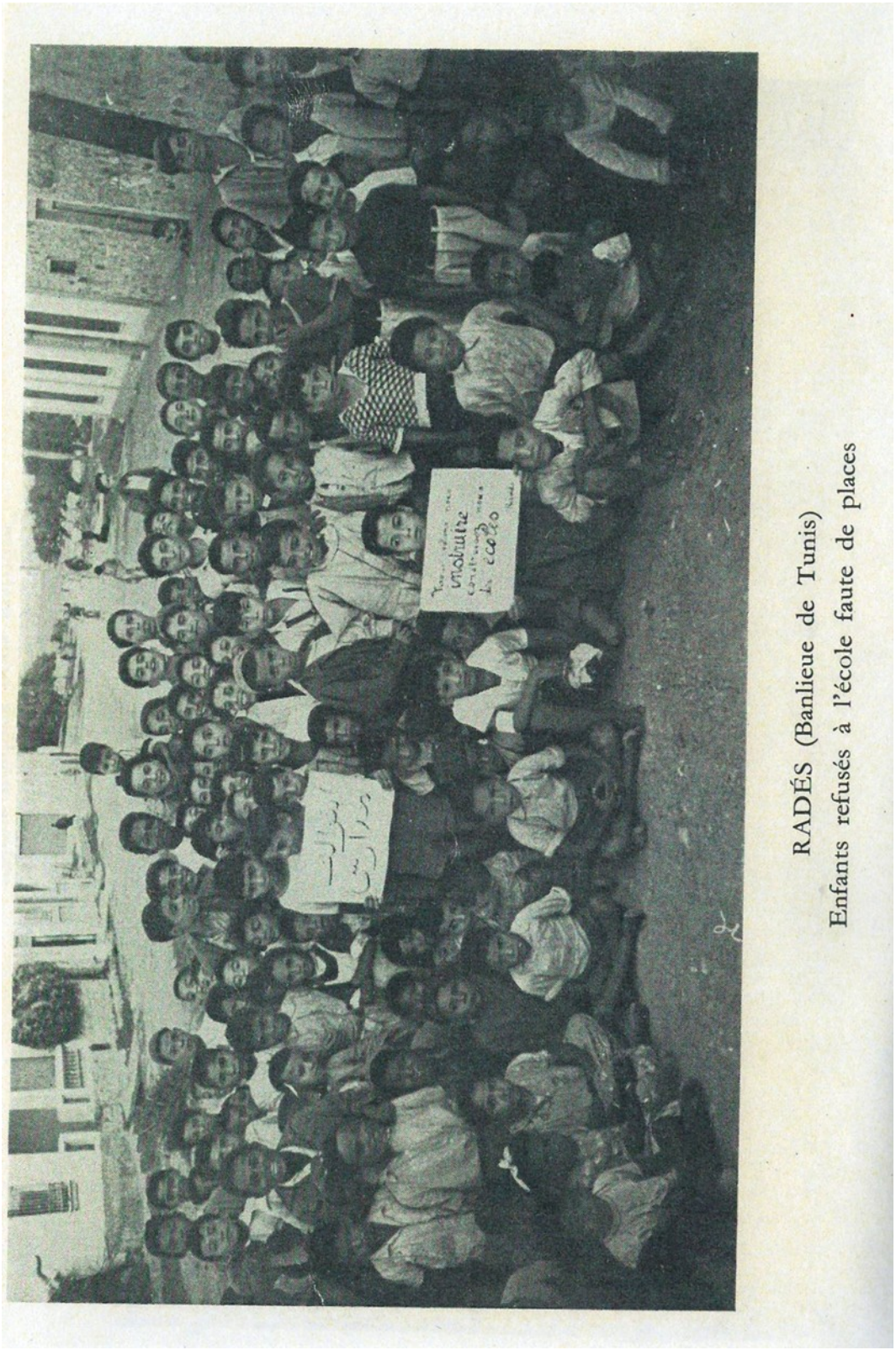

المصدر: كتاب المشاكل الاجتماعية في تونس، تونس، 1951م، ص49

ملحق رقم 5: مقال لفرحات حشاد حول المطالبة بزيادة الأجور للعمال

صوت العمل

كلمة الاخبار العام

اسعار المعاش وحوادث الاجور

ماذا نطالب بزيادة الاجور

الاجر الحيوي الادنى

ماذا بالاشغال العامة ؟

مؤتمر الاتحاد العام

صورة تمثل حفل تشييع جنازة شهداء صفاقس رحمهم الله

فرحات حشاد

المصدر: مركز التوثيق الوطني، تونس،2018م